

لجنة «5+5» الليبية تبحث بالقاهرة خطة إخراج المرتزقة



القاهرة: «الخليج»، وكالات

انطلقت بالقاهرة، أمس الثلاثاء اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) برعاية الأمم المتحدة وحضور ممثلين لدول الجوار «السودان وتشاد والنيجر»، وذلك لبحث خطة لإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، فيما شدد وزير الخارجية المصري سامح شكري، على ضرورة توقف بعض الأطراف الخارجية عن محاولات تطويع العملية السياسية في ليبيا وفقاً لمصالحها، في حين أقر مجلس النواب، التعديل الدستوري الثالث عشر. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (أش أ) عن المبعوث الأممي لدى ليبيا عبد الله باتيلي قوله خلال الاجتماع إن «عمل اللجنة العسكرية على درجة عالية من الأهمية من أجل تنفيذ خطة العمل الخاصة بانسحاب الأجانب والمرتزقة

وقال باتيلي «سنناقش على مدى يومين سبل تفعيل لجان التواصل المتفق عليها بالقاهرة في نوفمبر 2021 في إطار «الاستعداد لانسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة وبث الأمل بين الليبيين

ووصف المسار الأمني بأنه «ركيزة مهمة» لتمهيد الطريق لإقرار بيئة سياسية واقتصادية مواتية مضيفاً أن اجتماع اللجنة العسكرية يومي 15 و16 من يناير الماضي «حققت تقدماً بما في ذلك ترشيح أعضاء لجنة التواصل الليبية». «لتمكينهم من العمل يدأ بيد مع نظرائهم أعضاء اللجنة من السودان وتشاد والنيجر».

وأعرب باتيلي عن شكره وتقديره للحكومة المصرية «لاستضافتها اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة ودعمها». «المستمر وجهودها الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في ليبيا».

من جهة أخرى، أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال استقباله، أمس، في القاهرة، المبعوث الأممي، عبد الله باتيلي، أن المسؤولية تفرض على جميع شركاء ليبيا تقديم الدعم للأشقاء الليبيين، للتوصل إلى التوافق المطلوب بمفردهم وبإرادتهم، كما يجب عدم السماح لأي طرف داخل ليبيا باختطاف العملية السياسية من خلال سياسة فرض الأمر الواقع.

وصرح السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي بوزارة الخارجية، بأن اللقاء تناول نقاشاً مطولاً حول التطورات الخاصة بالحل السياسي في ليبيا

إلى ذلك، أقر مجلس النواب خلال جلسته بينغازي أمس ، التعديل الدستوري الثالث عشر، على ما أعلن الناطق باسم المجلس، عبدالله بليحق

وقال بليحق في بيان مقتضب، إن جلسة المجلس أقرت التعديل الدستوري الثالث عشر بإجماع النواب الحاضرين دون (أن يذكر عددهم). (وكالات